السادة / البورصة المصرية

إدارة الإفصاح

تحية طيبة وبعد ,,,,

مرفق لسيادتكم طيه تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ .

وتفضلوا بقبول فائق الأحترام ,,,,

تحريراً في ٢٠٢٦/٠٥/٠٥

مدير عام الإستثمار

ومدير علاقات المستثمرين

(غادة ربيع)

شركة المهندس للتأمين
MIC
MOHANDES INSURANCE CO.
٤/١٩
٢ ميدان الساحة - الدقي

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات التأمين

السيد الأستاذ / العضو المنتدب

شركة المهندس للتأمين

تحية طيبة وبعد ،،،،

نتشرف بأن نرسل لسيادتكم رفق هذا تقرير مراقب الحسابات الملخص لأغراض النشر على القوائم المالية المستقلة لشركة المهندس للتأمين في ٢٠٢٥/١٢/٣١ .

للتكرم بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

تحريرا في : ٥ / ٥ / ٢٠٢٦ .

الوكيـــل الأول

مدير الإدارة

(محاسبة / نيرة احمد نصر فؤاد)

٣١١ ٥/٥/٢٠٢٦ تقرير ٣ صفحات

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات التأمين

تقرير مراقب الحسابات الملخص لأغراض النشر
على القوائم المالية المستقلة لشركة المهندس للتأمين
في ٢٠٢٥/١٢/٣١

إلى السادة/ مساهمي شركة المهندس للتأمين "شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لشركة المهندس للتأمين (شركة مساهمة مصرية) والخاضعة لأحكام قانون شركات المساهمة رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية وقانون التأمين الموحد رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٢٤ والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ والبالغ مجموع أصولها نحو ٣,١١٧ مليار جنيه ، وقائمة الدخل المستقلة عن الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتي ٢٠٢٥/١٢/٣١ بصافي ربح قدره ١٨١ مليون جنيه وكذلك القوائم المستقلة للدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق المساهمين عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الاخرى .

مسئولية الادارة عن القوائم المالية

هذه القوائم مسئولية ادارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن اعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقا لمعايير المحاسبة المصرية، وكذا دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التامين الصادر بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢١ وفى ضوء القوانين السارية ، وتتضمن مسئولية الادارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش او الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية.

وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة ، وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية و التقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة إدارة الشركة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

١- حققت الشركة صافي أرباح بنحو ١٨١ مليون جنيه لعام ٢٠٢٥ بتراجع نسبته ٣٩٪ عن العام السابق وهو تراجع يعود بشكل أساسي إلى ارتفاع تكاليف التعويضات والخدمات بنسبة ٥٨,٧٪ لتصل إلى نحو ١,٥٧٣ مليار جنيه وقد أدى ذلك لارتفاع معدل الخسارة الفني إلى ٩٤,٦٪ بالإضافة إلى تكبد خسائر ناتجة عن عقود تأمين مثقلة بالأعباء بنحو ٥,٢٧١ مليون جنيه تم الاعتراف بها وفقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم (٥٠) ويلاحظ أن النتائج المالية الإجمالية اعتمدت بشكل رئيسي على عوائد الاستثمار (٣٤٩,٢ مليون جنيه) لتغطية الفجوة في الربحية الفنية للنشاط.

يتعين مراجعة سياسات الاكتتاب الفني القائمة وتفعيل آليات الرقابة على تكاليف التعويضات والمصروفات الإدارية وتحسين جودة الأرباح التشغيلية.

٢- أظهرت قائمة التدفقات النقدية زيادة في صافي التدفقات النقدية المستخدمة (العجز التشغيلي) لتصل إلى (٥١,٤٧٩) مليون جنيه عام ٢٠٢٥ مقابل (٢٦,١٦٤) مليون جنيه عام ٢٠٢٤ ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى قيام الشركة بسداد تعويضات جوهرية خلال الفترة مما أدى لارتفاع حصة معيدي التأمين فيها (بند أصول عقود إعادة التأمين) بنمو قدره ١٦٠,٢٩١ مليون جنيه.

يتعين متابعة دورة التحصيل من معيدي التأمين لسرعة استرداد تلك الأرصدة بما يضمن تعزيز مستويات السيولة ودعم العمليات التشغيلية.

٣- بلغت الاستثمارات المالية للشركة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٣٨٨,٦ مليون جنيه حيث انقسمت هذه المحفظة إلى استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بقيمة ١٩٤,١٧٤ مليون جنيه محققة عائداً بنسبة ٢,٦٪ وهي تتضمن مساهمات في ٦ شركات ما بين متوقفة وتحت التصفية وخاسرة مدرجة حالياً بقيم تذكارية بالإضافة إلى استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بقيمة ١٩٤,٤٤٢ مليون جنيه اشتملت على استثمارات غير مخصصة بقيمة ١٦,٧٧٣ مليون جنيه والتي سجلت صافي فروق تقييم سالبة بنحو ١٦٣ ألف جنيه جراء تقلبات السوق.

يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة هيكلة هذه الاستثمارات لضمان الاستفادة المثلى منها وتعظيم العائد على الأصول.

٤- صدر حكم قضائي نهائي ضد الشركة بإلزامها بسداد مبلغ ٦٠٩,٨٤٣ مليون جنيه عن حادث الحريق رقم ٢٠٢٣/٤٧ إثر تأييد الحكم استئنافياً بجلسة ٢٠٢٦/٢/٢٢ في حين لم يتم تجنيب سوى مبلغ ١٠ مليون جنيه فقط (صافي الاحتفاظ) لمقابلة التعويض وفقاً لإفصاح الشركة واتفاقيات إعادة التأمين. كما تبين من واقع المراجعة اختلاف في إجمالي الالتزامات عن عقود التأمين بفرق قدره ١٠١ مليون جنيه ناتج عن نقص تقدير التزامات التغطية والمطالبات المتكبدة مما أدى لتحول الموقف من فائض مدرج بالنماذج إلى عجز فعلي في المال الواجب وجوده بقيمة ٩٥,٧٦٢ مليون جنيه.

يتعين متابعة الطعن بالنقض والإجراءات التنفيذية للحكم مع ضرورة التصويب الفوري لقيم الالتزامات بالنماذج الرقابية لتتوافق مع القوائم المالية وسرعة استكمال العجز في المال الواجب وجوده التزاماً بأحكام القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٢٤.

٥- تعذر تسجيل ملكية عدد من الأصول العقارية والاستثمارات العقارية بالشركة منها شقتان بالمعادي بقيمة ٣,٦١٧ مليون جنيه لوجود إيقاف تعامل على أرض الشركة البائعة وكذا تعذر تسجيل فرع الإسكندرية (العصافرة) لخروجه عن التخطيط العمراني بالإضافة إلى فرع المنصورة الجديد وأرض مخزن أبو رواش (غير مسجلة منذ عام ٢٠١٩) مما يتطلب اتخاذ اللازم نحو تسجيل تلك العقارات حفاظاً على ممتلكات الشركة.

يتعين سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل ملكية هذه الأصول حفاظاً على حقوق المساهمين ودراسة سبل الاستغلال الأمثل للعقارات غير المستغلة.

٦- استمرت الشركة في إثبات المعاملات بالعملة الأجنبية بقائمة الدخل باستخدام سعر إقفال نهاية الفترة وهو ما يعد مخالفة صريحة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) الذي يوجب الإثبات بالسعر السائد في تاريخ تنفيذ المعاملة وبالرغم من سابقة إفادة الشركة بجاري الدراسة إلا أنه لم يتم اتخاذ إجراءات فعلية مما يترتب عليه عدم دقة حساب فروق التقييم.

يتعين سرعة تحديث الأنظمة الآلية للسماح بالإثبات اللحظي لأسعار الصرف وفقاً لتاريخ المعاملة وإجراء التسويات المحاسبية لتصويب الفروق الناتجة عن التقييم السابق.

٧- تم ادراج عوائد اذون خزانة بنحو ١,١٧٧ مليون جنيه ضمن أرباح عام ٢٠٢٥ بالرغم من انها تخص العام السابق (٢٠٢٤) وهذا الخطأ يعتبر مخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٥) الذي يلزم بتصحيح الأخطاء الهامة بأثر رجعي.

يتعين تخفيض إيرادات العام الحالي وتسوية المبلغ في حساب الأرباح المرحلة لضمان دقة القوائم المالية.

٨- تبين عدم قيام الشركة بتقدير وإثبات مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) عن أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك بالعملة الأجنبية والبالغة ما يعادل ١٠,٣٣٨ مليون جنيه بالمخالفة لمعيار المحاسبة رقم (٤٧) ودليل تطبيق الهيئة الذي يلزم بتطبيق معدل خسارة (LGD) بنسبة ٤٥٪ كحد أدنى للأرصدة بالعملات الأجنبية بالإضافة إلى وجود نقص في المخصص المكون لرصيد شركة Saudi Re بنحو ٤٥٤,٨ ألف جنيه رغم تجاوز تأخر السداد لـ ٩٠ يوماً.

يتعين حساب المخصصات المطلوبة وفقاً للمعيار (٤٧) ودليل تطبيق الهيئة وإجراء التسويات اللازمة لضمان عدالة عرض المركز المالي وتحقيق مبدأ الحيطة والحذر.

٩- قامت الشركة بعرض نتائج أعمال عقود التأمين وإعادة التأمين كأرقام إجمالية دون الإفصاح عن المكونات التفصيلية لكل فرع تأميني على حدة مما يعد مخالفة لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٤) لسنة ٢٠٢٥ ولا يعد قصور النظام الآلي مبرراً لحجب هذه التفاصيل الفنية الجوهرية.

يتعين الالتزام بعرض نتائج أعمال كل فرع تأميني بشكل مستقل ومواءمة الأنظمة الآلية لاستخراج البيانات التحليلية اللازمة لضمان دقة المخصصات الفنية وفقاً للمتطلبات الرقابية.

١٠- وجود خطأ في تحديد وعاء إيرادات التأمين المستخدم في تكوين مخصص التقلبات العكسية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ حيث اعتمدت الشركة مبلغ ٧٤١,٩٦٧ مليون جنيه فقط بينما القيمة الصحيحة الواجب الاعتداد بها نحو ١,٠٠١ مليار جنيه

مما أحدث خللاً تراكمياً في كافة المعالجات المحاسبية اللاحقة وصولاً لرصيد المخصص البالغ ١٠١,٥٨٧ مليون جنيه ويعد ذلك مخالفة لأحكام المادة الرابعة (فقرة ٢) من قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٤ لسنة ٢٠٢٥.

يتعين إعادة احتساب المخصص بناءً على الارقام الصحيحة وإجراء كافة التسويات المحاسبية اللازمة لتعديل الرصيد بما يتوافق مع أحكام القرار التنظيمي المذكور.

١١- قامت باحتساب الضرائب المؤجلة على الأصول الثابتة وفروق تقييم العملات والتغير في القيمة العادلة واحتياطي معيار (٥٠) دون احتسابها على المخصصات التجارية بالمخالفة لمعيار المحاسبي المصري رقم (٢٤) وتحديداً الفقرة (٥٨) وقواعد قطاع التأمين.

يتعين اجراء تسويات لكافة المخصصات لإظهار النتائج الحقيقية للشركة.

١٢- تبين وجود خطأ في تقدير الأرباح المرحلة بمشروع توزيع الأرباح لعام ٢٠٢٥ حيث بلغت الأرباح المرحلة عن العام ١٣٣٨٢٠٠٩٠ جنيه ليكون رصيد الأرباح المرحلة ١٤٢٠٦٧٨٤٨ جنيه.

يتعين اجراء التصويبات اللازمة بمشروع توزيع الأرباح عن العام المالي ٢٠٢٥.

<u>الرأي: -</u>

وفيما عدا تأثير ما تقدم على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية لشركة المهندس للتأمين المشار اليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وعن نتيجة نشاطها وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية وقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية ذات العلاقة.

<u>تقرير المتطلبات القانونية والتنظيمية الاخرى: -</u>

- **تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب اثباته فيها، وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، كما تم جرد الأصول الثابتة ومدينو عمليات التأمين بمعرفة ادارة الشركة وتحت مسئوليتها.**
- **البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الادارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.**

تحريراً في : ٥ / ٢٠٢٦ .

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسبة د / أمل أبو هاشم الحلبي)